إدانة محاولات الجزائر تكريس إفلات النظام السوري من العقاب والتصويت 9 مرات لصالحه في مجلس حقوق الإنسان

الجزائر والإمارات العربية المتحدة وأية دولة تعيد العلاقات مع النظام السوري المتورط في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية بحق الشعب السوري تعتبر مشاركة فيها

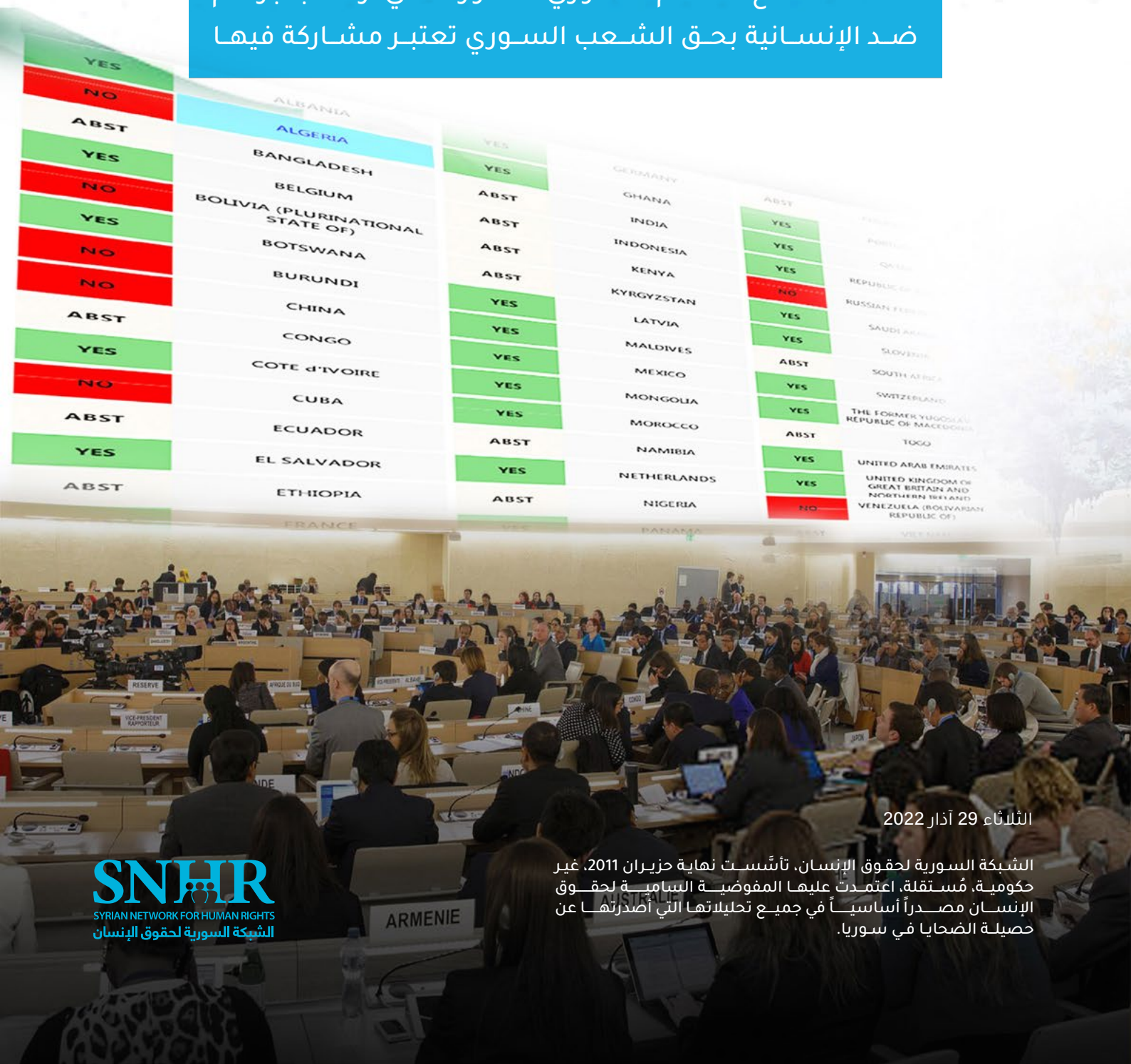

الثلاثاء 29 آذار 2022

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

R220213

المحتوى

أولاً: الجزائر تقوم بحملة علاقات عامة لصالح النظام السوري متجاهلةً انتهاكاته الفظيعة التي بلغت جرائم ضدَّ الإنسانية بحق الشعب السوري..... 2

ثانياً: النظام السوري أهان الجامعة العربية وانتهك جميع مبادراتها الداعية إلى حلّ النزاع السوري..... 4

ثالثاً الجزائر تصوِّت 9 مرات ضدَّ قرارات مجلس حقوق الإنسان المدافعة عن حقوق الشعب السوري:..... 6

رابعاً: الإمارات العربية المتحدة أول دولة بعد روسيا وإيران تدعو بشار الأسد المتورط في جرائم ضدَّ الإنسانية لزيارتها..... 8

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات..... 9

أولاً: الجزائر تقوم بحملة علاقات عامة لصالح النظام السوري متجاهلةً انتهاكاته الفظيعة التي بلغت جرائم ضدَّ الإنسانية بحق الشعب السوري:

تستعد الجزائر لاستضافة قمّة جامعة الدول العربية القادمة في دورتها الـ 31، التي كان من المقرر انعقادها في آذار 2022 ثم تمَّ الإعلان في 19 كانون الثاني 2022 عن إرجائها إلى وقت لاحق من العام الجاري 2022، وفي آذار من العام ذاته تمَّ الإعلان عن انعقادها في 1 و2 تشرين الثاني 2022، وكان مسؤولون رفيعوا المستوى قد عبَّروا عن دعمهم لعودة سوريا إلى الجامعة العربية، وسعيهم لإيجاد توافقات عربية في سبيل ذلك، وقامت الجزائر في سبيل ذلك بحملة علاقات عامة وزارت عدداً من الدول العربية من أجل إقناعها بالتصويت لصالح عودة النظام السوري إلى جامعة الدول العربية.

في كانون الأول 2016 نقلت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية عن رمطان لعمامرة قوله "إن ما حدث في حلب السورية هو أن الدولة السورية استطاعت أن تسترجع سيادتها وسيطرتها على المدينة". في تعليق على الحملة العسكرية للحلف السوري الروسي على مدينة حلب نهاية عام 2016. وتابع "إن هناك أشخاصاً كانوا يحلمون بانتصار الإرهاب في حلب وفي أماكن أخرى".

في 13/ شباط/ 2020 قال وزير الخارجية الجزائري السابق صبري بوقادوم، خلال مؤتمر صحفي إن الجزائر "تدعو إلى قبول عودة سوريا إلى أحضان جامعة الدول العربية". وأضافَ أن الجزائر سبق واعتبرت أن تجميد عضوية سوريا في الجامعة العربية خسارة لكل الدول العربية.

ونهاية شباط/ 2020 أكد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في حوار تلفزيوني على قناة روسيا اليوم، أكد على دعوة الجزائر لعودة سوريا إلى جامعة الدول العربية قائلاً "إنها من الدول المؤسسة للجامعة العربية".

نقلت صحيفة الجزائر اليوم عن رمطان لعمامرة وزير الخارجية الجزائري قوله في مؤتمر صحفي في 24/ آب/ 2021 "سوريا موضوع أساسي في تحضير القمة العربية القادمة، وجلوسها على مقعدها في الجامعة العربية سيكون خطوة متقدمة في جمع لم الشمل وتجاوز الصعوبات الداخلية" وأضاف "هناك من يعتقد أن عودة سوريا للجامعة العربية أمر إيجابي والجزائر مع هذا الرأي، وهناك من يرى أن هذه العودة ستزيد من الانقسام وحدة الخلافات".

في 27/ تشرين الأول/ 2021 قال الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط في مقابلة تلفازية مع قناة "صدى البلد" المصرية، إن بعض الدول العربية تنفتح بشكل هادئ على سوريا، وأوضحَ "لكن لم أرصد أنا شخصياً كأمين عام أي طلب رسمي أو غير رسمي بشأن بدء إجراءات العودة لشغل المقعد". وأضافَ "الجزائر متصدرة للعودة السورية، والعراق يتحدث عن العودة السورية والأردن لديهم رغبة في عودة سوريا وبدء اتصالات وعودة سفراء، وهذا كله يمثل بداية زخم". ولفتَ إلى أن "آلية العودة تتمثل في إقرار المجلس الوزاري للجامعة مشروع قرار يرفع من المندوبين ويوضع أمام القمة لإقراره".

في 10/ تشرين الثاني/ 2021 صرَّح رمطان لعمامرة وزير الخارجية الجزائري في ختام اجتماع نظمته الخارجية الجزائرية مع رؤساء بعثاتها الدبلوماسية، أنَّ بلاده "تعتبر أنه حان الأوان لعودة سوريا إلى حظيرة الجامعة العربية، وأن مقعد سوريا يجب أن يعود للدولة السورية من دون التدخل في شؤونها الداخلية فيما يتعلق بمن يحكمها وما هي التطورات التي تمر بها" وأضاف "قلنا مراراً وتكراراً كجزائر أن تعليق عضوية سوريا من الجامعة لم توافق عليه الجزائر أصلاً". وقد بثَّت وكالة الأنباء الجزائرية هذا التصريح عبر مقطع مصور.

في لقاء بثَّه تلفزيون البلاد الجزائري في 26/ تشرين الثاني/ 2021 قال الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون رداً على سؤال هل ستكون سوريا حاضرة في قمة الجامعة العربية التي ستستضيفها الجزائر في آذار المقبل 2022 "من المفروض أن تكون حاضرة، يجب أن تكون قمة جامعة، والجزائر لا تكرس تفرقة بين العرب، نحن دولة تجمع الفرقاء".

في 6/ كانون الأول/ 2021 قال الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية رئيس مركز تونس محمد صالح بن عيسى في تصريح لوكالة أنباء الشرق الأوسط "الجامعة العربية تساند بقوة عودة مقعد سوريا مرة أخرى في القمة المقبلة التي ستنعقد في الجزائر مارس 2022، فدمشق يجب أن تستعيد مقعدها في الجامعة، وحان الوقت لتوحيد الصفوف حفاظاً على مصالح الشعب السوري". وأكد ابن عيسى أن "الجامعة العربية بذلت جهوداً كبيرة لتسهيل عودة سوريا إلى العائلة العربية"، وأوضح أن عدداً من الدول العربية، وفي مقدمتها مصر والجزائر وتونس والعراق، تعمل على إعادة سوريا إلى الجامعة، على الرغم من وجود معارضة من قبل بعض الدول العربية الأخرى.

في 30/ كانون الثاني/ 2022 استضافت الكويت الاجتماع التشاوري العربي على المستوى الوزاري في دورته الـ 156، وفي مؤتمر صحفي عقب الاجتماع قال الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط "إن مسألة عودة سوريا لشغل مقعدها في الجامعة العربية لم تطرح في الاجتماع على الإطلاق" وأكد أن عودة دولة لشغل مقعد يسبقه دائماً سلسة من المشاورات وطرح مشروع قرار، والنقاش مع الدول حول رؤيتها عن الموضوع، وما هو مطلوب من الجانب السوري، موضحاً أن كل هذه الخطوات لم يتم التوصل إليها بعد.

في 14/ شباط/ 2022 نشرت وكالة سبوتنيك على موقعها الرسمي أن محمود خليفة المستشار العسكري للأمين العام للجامعة صرح للوكالة بأن "عودة سوريا إلى الجامعة العربية ستكون قريبة جداً".

فيما كان قد أعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط في 2/ شباط/ 2022 أنَّ اجتماعاً وزارياً عربياً سيعقد مطلع آذار 2022 لبحث إمكانية عودة سوريا إلى الجامعة، وقال في لقاء له مع قناة الملكية الأردنية: "إن حضور سوريا القمة العربية المقبلة في الجزائر مرهون بتوافق عربي واستجابة دمشق مع المواقف العربية المطروحة".

في 9/ آذار/ 2022 انعقد اجتماع الدورة الـ 157 لمجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري، وفيه تم التوافق على تاريخ انعقاد القمة العربية المقبلة في الجزائر في اليومين الأول والثاني من تشرين الثاني من العام ذاته.

تصدر الشبكة السورية لحقوق الإنسان هذا التقرير وتضعه أمام أمام الدول العربية كافة، مُذكِّرةً بأن النظام السوري هو الذي لم يلتزم بمبادراتها، وأنه ما زال يمارس انتهاكات فظيعة بحقِّ الشعب السوري، ولم يغير شيئاً من سلوكه المتوحش، كما يحاول هذا التقرير أن يفضح ويدين دور النظام الجزائري الداعم للنظام السوري، متبعاً خطى أنظمة تابعة لإيران مثل العراق ولبنان، ويشير إلى أن الجزائر كانت دائماً ضدَّ حقوق الشعب السوري، واصطفَّت إلى جانب النظام السوري وبالتالي فهي متورطة وداعمة للانتهاكات التي مارسها بحق الشعب السوري.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

> إن ما قام ويقوم به النظام الجزائري من دعم وترويج للنظام السوري يُشكل إهانة عظمى للضحايا السوريين الذين قتلهم وشردهم النظام السوري، وبلغوا ملايين السوريين، كما يُشكل إهانة لنضالات الشعب الجزائري في الحرية والكرامة، ويضع الجزائر في معسكر الدول الاستبدادية القمعية التي تدعم بعضها بعضاً، يجب أن ترتبط عودة النظام السوري إلى الجامعة العربية بإطلاق سراح عشرات الآلاف من معتقلي الرأي، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات، واحترام حقوق الإنسان.

ثانياً: النظام السوري أهان الجامعة العربية وانتهك جميع مبادراتها الداعية إلى حلِّ النزاع السوري:

جابه النظام السوري الحراك الشعبي الذي خرج في آذار/2011 بإطلاق الرصاص الحي، وبحملة اعتقالات تعسفية واسعة، وتوسعت الانتهاكات التي مارسها حتى بلغ بعضها جرائم ضد الإنسانية بحسب تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان الصادر في أيلول/ 2011، والذي يغطي المدة منذ 15/ آذار حتى 15/ تموز/ 2011، وتقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة الأول الصادر في 23/ تشرين الثاني/ 2011، وقد تأخرت جامعة الدول العربية في حماية الشعب السوري من القتل والتعذيب والإخفاء القسري، وبعد أربعة أشهر من اندلاع الحراك الشعبي وفي 13/ تموز/ 2011 زارَ الأمين العام للجامعة العربية السيد نبيل العربي دمشق، لكن النظام السوري أبدى رفضه لتدخل من الجامعة العربية، واعتبرَ أنَّ من حقه أن يفعل ما يريد لقمع وإنهاء الحراك الشعبي، ولم تسفر بالتالي زيارة الأمين العام في تغيير نهج النظام السوري العنيف تجاه الشعب السوري، واستمرَّ في ارتكاب مختلف أنماط الانتهاكات.

وكان أول تحرك جدي من الجامعة العربية عندما تصاعدت عمليات قتل المدنيين، والتي استخدم النظام السوري فيها الجيش بمختلف إمكانياته ومعداته، وبحسب قاعدة بياناتنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان فقد قتل النظام السوري منذ آذار/ 2011 حتى أيلول/ 2011، 8637 مدنياً، واعتقل/ أخفى 17546 آخرين. وفي مطلع أيلول/ 2011 أعلنت الجامعة العربية عن مبادرتها الأولى، التي نصَّت على العديد من النقاط الإيجابية، من أبرزها:

- دعوة الحكومة السورية إلى الوقف الفوري لأعمال العنف ضد المدنيين وسحب المظاهر العسكرية من المدن.
- تعويض المتضررين وجبر كل أشكال الضرر.
- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين أو المتهمين بالمشاركة في التظاهرات.
- إعلان رئيس النظام السوري بشار الأسد مبادئ واضحة ومحددة يحدد فيها ما تضمنته خطاباته من خطوات إصلاحية، ويؤكد التزامه الانتقال إلى نظام حكم تعددي.
- فصل الجيش عن الحياة السياسية والمدنية.
- بدء الاتصالات السياسية الجدية ما بين الرئيس وممثلي قوى المعارضة على قاعدة الندية والتكافؤ والمساواة.
- تؤدي جامعة الدول العربية بدعوة من الرئيس دوراً ميسراً للحوار ومحفزاً له وفق آلية يتم التوافق عليها.

كما عملت الجامعة العربية على خلق آليات لتنفيذ مبادرتها، وفي 16/ تشرين الأول/ 2011 صدر قرار مجلس وزراء الخارجية العرب رقم 7435 القاضي بتشكيل لجنة وزارية (الجزائر كانت من ضمن هذه اللجنة)، مهمتها التواصل مع النظام السوري لوقف جميع أعمال العنف والاقتتال، ورفع المظاهر العسكرية، وبدء الحوار بين الحكومة وأطراف المعارضة السورية، لكن النظام السوري لم يلتزم بأيٍ من بنودها، بل إنه استمرَّ في عمليات القتل، والاعتقال، وكان على يقين أنه قادر على إرهاب الحراك الشعبي وإخماده، وليس بحاجة لتقديم أية تنازلات، ونعتقد أن الجزائر كانت على علم تامٍ بمن خرق هذه المبادرة ولم يتجاوب معها، باعتبارها عضواً في اللجنة الوزارية.

في 2/ تشرين الثاني/ 2011 عقد مجلس وزراء الخارجية العرب اجتماعاً استثنائياً أقرَّ فيه خطة عمل نصَّت على أربعة بنود رئيسة: وقف أعمال العنف من أي مصدر، الإفراج عن المعتقلين بسبب الحوادث الراهنة، إخلاء المدن والأحياء السكنية من المظاهر المسلحة، فتح المجال أمام منظمات جامعة الدول العربية المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في أنحاء سوريا كلها للاطلاع على حقيقة الأوضاع، ورصد ما يدور فيها من حوادث. كما نصَّت الخطة على أن تباشر اللجنة الوزارية اتصالات ومشاورات مع النظام السوري وأطراف المعارضة من أجل الإعداد لانعقاد مؤتمر وطني في غضون أسبوعين، ولكن هذا في حال أحرز النظام السوري تقدماً ملموساً في تنفيذ تعهداته التي نصت عليها الخطة في البنود الأربعة الرئيسة.

في 12/ تشرين الثاني/ 2011 قرر مجلس الجامعة العربية تعليق مشاركة وفود سوريا في اجتماعات الجامعة ونصَّ القرار "**تعليق مشاركة وفد حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس الجامعة العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها اعتباراً من 16 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري إلى حين قيامها بالتنفيذ الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية لحل الأزمة السورية التي اعتمدها المجلس الوزاري للجامعة في الثاني من الشهر الجاري**" ودعا القرار الدول العربية إلى سحب سفرائها من سوريا، وفرض عقوبات سياسية واقتصادية على الحكومة السورية. واتخذ بموافقة 18 دولة (من ضمنها الجزائر)، في حين اعترضت ثلاث دول هي سوريا ولبنان واليمن، وامتنع العراق عن التصويت.

منتصف تشرين الثاني/ 2011 قررت الجامعة العربية إرسال بعثة مراقبين، وانتدبت في كانون الأول/ 2011 السيد محمد الدابي رئيساً لبعثة مراقبي جامعة الدول العربية (مؤلفة من 150 - 200 مراقب) إلى سوريا، لإيجاد حلٍّ للأزمة السورية وتوفير الحماية للمواطنين السوريين.

في 22/ كانون الثاني/ 2012 أقرَّ مجلس وزراء الخارجية العرب المبادرة العربية الثانية، التي نصَّت على ضرورة وقف أعمال العنف والقتل بكافة أشكالها، وطالبت النظام السوري بالإفراج عن المعتقلين وفتح المجال أمام منظمات جامعة الدول العربية المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في جميع أنحاء سوريا، وسحب قوات الجيش وأية قوات مسلحة من مختلف التشكيلات إلى ثكناتها، وضمان حرية التظاهر السلمي وعدم التعرض للمتظاهرين، ودعوة الحكومة السورية إلى تسهيل مهمة بعثة المراقبين والسماح بإدخال كافة المعدات خاصة أجهزة الاتصالات. كما دعت المبادرة الحكومة السورية وكافة أطياف المعارضة السورية إلى بدء حوار سياسي جاد تحت رعاية جامعة الدول العربية في أجل لا يتجاوز أسبوعين. وتضمَّنت المبادرة مطالبة مجلس الأمن لدعمها. لكنَّ النظام السوري لم ينفذ أياً من البنود، وأعطى وعوداً زائفة، فيما استمرت قوات الأمن والجيش في ارتكاب المزيد والمزيد من الانتهاكات، ولم تتمكن بعثة المراقبين العرب من منع أو إيقاف أيٍّ منها، وفي 12/ شباط/ 2012 تقدم الدابي باستقالته إلى جامعة الدول العربية.
وقد سجلنا منذ آذار/ 2011 حتى 12/ شباط/ 2012 قتل النظام السوري 13923 مدنياً، واعتقال/ إخفاء 23526 آخرين.

ثالثاً: الجزائر تصوِّت 9 مرات ضدَّ قرارات مجلس حقوق الإنسان المدافعة عن حقوق الشعب السوري:

أمام انتهاكات النظام السوري الفظيعة التي مارسها منذ الأيام الأولى للحراك الشعبي نحو الديمقراطية تدخَّل مجلس حقوق الإنسان بشكل عاجل، وصدر قراره الأول بعد قرابة شهر ونصف الشهر على اندلاع الحراك الشعبي نحو الديمقراطية، الذي أدان فيه بشكل واضح انتهاكات النظام السوري العنيفة، ودعا بموجبه إلى تشكيل بعثة تقصي حقائق. ثم تتالت اجتماعات مجلس حقوق الإنسان بشأن سوريا، منها ما هو دوري ومنها ما هو استثنائي، وقد أصدر المجلس 37 قراراً متعلقاً بحالة حقوق الإنسان في سوريا منذ بداية الحراك الشعبي حتى الآن، من بينها 12 قراراً متعلقاً بإنشاء بعثة تقصي حقائق، التي أصبحت لجنة تحقيق دولية، وتمديد عملها.

راقبنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل مستمر كافة القرارات الصادرة عن المجلس وسجَّلنا الدول التي صوَّتت لصالح قرارات مجلس حقوق الإنسان عن سوريا، والدول التي امتنعت/غابت عن التصويت، والدول التي صوتت ضد قرارات مجلس حقوق الإنسان، بمعنى أنها تنفي الانتهاكات التي يقوم بها النظام السوري، فهي عملياً تشجعه على ارتكاب المزيد من الانتهاكات، وتَعِدُه بتأمين الدعم في مجلس حقوق الإنسان.

إنَّ جميع الدول التي صوَّتت لصالح النظام السوري في مجلس حقوق الإنسان هي دول قمعية استبدادية معادية لحقوق الإنسان، مثل روسيا، الصين، فنزويلا، كوبا، و نأسف أن تكون الجزائر من ضمن هذه الدول، وقد صوتت لصالح النظام السوري 9 مرات، أي في جميع الفترات التي كانت فيها ممثلة في مجلس حقوق الإنسان، بما فيها السنوات التي استخدم فيها النظام السوري أسلحة الدمار الشامل الكيميائية، وقد لاحظنا أنَّ الجزائر كانت أول دولة عربية صوَّتت لصالح النظام السوري وذلك عقب انتخابها في مجلس حقوق الإنسان، واستمرَّت في التصويت لصالحه طيلة حقبة وجودها.

وفيما يلي عرض موجز لقرارات مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في سوريا منذ بداية الحراك الشعبي حتى الآن، والتي صوَّت النظام الجزائري ضدها:

01 القرار 23/26 - 17 تموز 2014:

أيَّدت هذا القرار 32 دولة في حين امتنعت 9 دول عن التصويت، وصوَّتت 5 دول ضدَّ القرار، وهي: روسيا، الصين، فنزويلا، كوبا، الجزائر.

02 القرار 16/27 - 3 تشرين الأول 2014:

أيَّدت هذا القرار 32 دولة في حين امتنعت 10 دول عن التصويت، وصوَّتت 5 دول ضدَّ القرار وهي: روسيا، الصين، فنزويلا، كوبا، الجزائر.

03 القرار 20/28 - 8 نيسان 2015:

بموجب هذا القرار تم تمديد ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة مدة عام إضافي.
أيدت هذا القرار 29 دولة في حين امتنعت 12 دول عن التصويت، وصوَّتت 6 دول ضدَّ القرار وهي: روسيا، الصين، فنزويلا، كوبا، بوليفيا، الجزائر.

04 القرار 16/29 - 22 تموز 2015:

أيَّدت هذا القرار 29 دولة في حين امتنعت 12 دول عن التصويت، وصوَّتت 6 دول ضدَّ القرار وهي: روسيا، الصين، فنزويلا، كوبا، بوليفيا، الجزائر.

05 القرار 10/30 - 13 تشرين الأول 2015:

أيَّدت هذا القرار 29 دولة في حين امتنعت 12 دولة عن التصويت، وصوَّتت 6 دول ضدَّ القرار وهي: روسيا، الصين، فنزويلا، كوبا، بوليفيا، الجزائر.

06 القرار 17/31 - 8 نيسان 2016:

قرَّر المجلس تحويل جميع تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة وتحديثاتها الشفوية إلى جميع هيئات الأمم المتحدة المعنية، وأوصى بأن تحيل الجمعية العامة التقارير إلى مجلس الأمن كي يتَّخذ الإجراء المناسب، وتم بموجب هذا القرار تمديد ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة عاماً إضافياً واحداً، للتحقيق في جميع انتهاكات وخروقات القانون الدولي لحقوق الإنسان التي يُزعم ارتكابها في سوريا منذ آذار 2011.

أيَّدت هذا القرار 27 دولة في حين امتنعت 14 دولة عن التصويت، وصوَّتت 6 دول ضدَّ القرار وهي: روسيا، الصين، فنزويلا، كوبا، بوليفيا، الجزائر.

07 القرار 25/32 - 15 تموز 2016:

أيَّدت هذا القرار 27 دولة في حين امتنعت 14 دولة عن التصويت، وصوَّتت 6 دول ضدَّ القرار، وهي: روسيا، الصين، فنزويلا، كوبا، بوليفيا، الجزائر.

08 القرار 23/33 - 6 تشرين الأول 2016:

أيَّدت هذا القرار 26 دولة في حين امتنعت 14 دولة عن التصويت، وصوَّتت 7 دول ضدَّ القرار، وهي: روسيا، الصين، فنزويلا، كوبا، بوليفيا، بوروندي، الجزائر.

09 القرار S-25/1 - 25 تشرين الأول 2016:

أيَّدت هذا القرار 24 دولة في حين امتنعت 16 دولة عن التَّصويت، وصوَّتت 7 دول ضدَّ القرار، وهي: روسيا، الصين، فنزويلا، كوبا، بوليفيا، بوروندي، الجزائر.

وكنا قد أصدرنا في 22/ تشرين الأول/ 2020 تقريراً مفصلاً تحدثنا فيه أن عدد الدول التي صوتت لصالح النظام السوري قرابة 11 دولة فقط، ونأسف أن تكون الجزائر من ضمنهم، في مقابل غالبية عظمى صوَّتت لصالح حقوق الشعب السوري.

رابعاً: الإمارات العربية المتحدة أول دولة بعد روسيا وإيران تدعو بشار الأسد المتورط في جرائم ضدَّ الإنسانية لزيارتها:

في 18/ آذار/ 2022 استقبل محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد إمارة أبو ظبي في دولة الإمارات، رئيس النظام السوري بشار الأسد مع وفد مرافق له، في زيارة هي الأولى من نوعها بعد تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية في تشرين الثاني 2011. كما زار وفد النظام السوري نائب رئيس دولة الإمارات حاكم دبي محمد بن راشد آل مكتوم.

في هذا السياق يجب علينا تذكير حكومة الإمارات العربية المتحدة أن النظام السوري ما زال حتى الآن يمارس انتهاكات فظيعة تصل في بعض منها حدَّ الجرائم ضدَّ الإنسانية، مثل التعذيب، الإخفاء القسري لأزيد من 86 ألف مواطن سوري، والتشريد القسري وغيرها، كما تمت إدانة منظومة النظام السوري في محكمة كوبلنز بألمانيا، بارتكاب جرائم ضدَّ الإنسانية، إضافة إلى ذلك، لم تتم محاسبة النظام السوري عن 11 عاماً من الانتهاكات المتعددة بحق الشعب والدولة السورية، كما أن النظام السوري نفسه لم يحاسب أحداً من أفراده؛ مما يعني أننا أمام حالة إفلات تام من العقاب، وإنَّ إعادة العلاقات مع نظام متوحش كهذا، يُسيئ أولاً لدولة الإمارات العربية المتحدة، كما يعتبر بموجب القانون الدولي دعماً للانتهاكات التي يمارسها النظام السوري بحق الشعب السوري، لأنَّ محاربة الانتهاكات الفظيعة التي تُشكل جرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم حرب تعتبر من صلب مهام دول العالم كافة باعتبارها مصادقةً على اتفاقيات جنيف.

إنَّ موقف دولة الإمارات العربية المتحدة يختلف عن موقف دولة الجزائر، فقد انحازت إلى حقوق الشعب السوري في الحرية والكرامة، وصوَّتت 21 مرة في مجلس حقوق الإنسان لصالح حقوق الشعب السوري، ودعمت العمل الإغاثي عبر الهلال الأحمر الإماراتي، لهذا فإن استقبالها للنظام السوري في ظلِّ الذكرى الحادية عشرة للحراك الشعبي السوري وجَّه صفعةً قوية في وجه ملايين السوريين من ضحايا النظام السوري.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

- إن تصويت النظام في الجزائر لصالح النظام السوري في مجلس حقوق الإنسان المتورط بحسب العشرات من التقارير الأممية والدولية والمحلية في ارتكاب انتهاكات فظيعة تصل إلى جرائم ضدَّ الإنسانية، يعتبر تشجيعاً له على ارتكاب المزيد من الانتهاكات، كما أنه يُعدُّ مشاركة بها بحسب قواعد القانون الدولي.
- إنَّ الأسباب التي أدَّت إلى طرد النظام السوري من الجامعة العربية، ومقاطعة دول العالم الديمقراطية، وفرض عزلة دولية عليه، ما زالت مستمرة منذ عام/2011، بل إنها تراكمت على مدى قرابة 11 عاماً مما زاد من حجمها ومن ضحاياها.
- إن ما تقوم به الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، أو أية دولة أخرى من محاولة تعويم، أو إعادة أي شكل من أشكال العلاقات مع النظام السوري يعتبر تشجيعاً لمرتكبي الجرائم ضدَّ الإنسانية على الإفلات التام من العقاب، كما يجسد إهانة صارخة لملايين الضحايا من الشعب السوري.
- إن الجزائر انحازت إلى مصالحها مع روسيا على حساب مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتزمت بما طلبته منها روسيا على غرار دول قمعية مثل فنزويلا وكوبا.
- إن من واجبنا كمنظمة مدافعة عن حقوق الإنسان في سوريا تعرية وفضح الدول التي وقفت إلى جانب النظام السوري، وإدانة تصويتها بأبشع العبارات، وإنَّ موقف الجزائر في مجلس حقوق الإنسان إلى جانب النظام السوري يُعتبر وصمة عار في تاريخها الحديث.

التوصيات:

إلى الدول العربية وجامعة الدول العربية:

- الاستمرار بطرد النظام السوري من جامعة الدول العربية، والفصل بين الدولة والشعب السوري من جهة والنظام الحاكم من جهة أخرى، ويجب أن تكون حقوق الضحايا مقدمة على المصالح السياسية.
- ربط أية علاقة مع النظام السوري بمدى تطبيق مبادرات الجامعة العربية، واحترام حقوق الإنسان، وبشكل خاص إطلاق سراح عشرات آلاف المعتقلين السياسيين، وإعادة ممتلكاتهم المنهوبة، وإبطال القوانين الأمنية، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات.
- العمل على تسريع الحل السياسي في سوريا من أجل عودة الدولة السورية إلى مقعدها في الجامعة العربية، بدلاً من العمل على عودة النظام الحالي المتورط في جرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم حرب، بما فيها استخدام أسلحة دمار شامل.

إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية والدول الصديقة للشعب السوري:

- الضغط على النظام الجزائري من أجل إيقاف محاولاته البشعة التي تهدف إلى التسويق للنظام السوري المتورط في ارتكاب جرائم ضدَّ الإنسانية بحق الشعب السوري.
- إرسال رسائل واضحة إلى مختلف دول العالم بأنه لن يكون هناك أية علاقات مع النظام الحالي، ويجب على حلفائه فهم هذه الرسالة والعمل على إنجاز انتقال سياسي ديمقراطي، يحقق عودة العلاقات وإعادة اللاجئين والنازحين والإعمار.

إلى حكومة الإمارات العربية المتحدة:

- العودة إلى موقف الإمارات العربية المتحدة المساند لحقوق الشعب السوري في الحرية والكرامة.
- وقف أي شكل من أشكال إعادة العلاقات مع النظام السوري المتورط في ارتكاب جرائم ضدَّ الإنسانية.

إلى النظام الجزائري:

- احترام حقوق الضحايا الذين قتلهم وشردهم النظام السوري، وبشكل خاص النساء والأطفال، والمختفين قسرياً، والتوقف عن الترويج للنظام السوري.
- الاعتذار للضحايا عن التصويت ضدَّ حقوقهم 9 مرات في مجلس حقوق الإنسان، ومحاولة تصحيح ذلك عبر العمل على إدانة النظام السوري وربط عودته للجامعة العربية باحترام حقوق الإنسان.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@snhr.org